

13 I
13

Q.I
13

نخبة الكفر في مصطلح اهل الأثر

وشرحها

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر

للحافظ شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلاني

م

مصححه

كپتان ولیم ناسو لیمس الایرلندی

والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر

طبع باهتمام

امبیاتک سومینتی آف بنگال

في

کالج پرنس

کلکتہ - سنہ ۱۸۹۲ ع



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا * و صلى الله على سيدنا محمد
الذي ارسله للناس بشيرا ونذيرا * و على آل محمد و صحبه
و سلم تسليما كثيرا * اما بعد * فان التصانيف في اصطلاح اهل
الحديث قد كثرت و بَحُطت و اُختصرت فسالني بعض الاخوان
ان اخص له المهم من ذلك فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في
تلك المسالك - فاقول ان الخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او
مع حصر بما فوق الاثنين او بهما او بواحد فالاول المتواتر وهو المفيد
للعلم اليقيني بشروطه و الذاتي المشهور و هو المستفيض على رأي
و الثالث العزيز و ليس شرطا للمصحح خلافا لمن زعمه و الرابع
الغريب و كلها سوى الاول آحاد و فيها المقبول و المردود لتوقف
الاعتدال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها
ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم الغريبة اما ان تكون

في اصل السند اولا فالاول الفرد المطلق و الثاني الفرد النسبي و يقل
 اطلاق الفرد عليه و خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند
 غير معلل و لا شاذ هو الصحيح لذاته و يتفاوت رتبة بتفاوت
 هذه الاوصاف و من ثم قدم صحيح البخارى ثم مسلم ثم
 شرطهما فان خف الضبط فاحسن لذاته و بكثرة طرقة يصحح
 فان جمعا فملتدد في الناقل حيث التفرد و الا فاعتبار امتدادين
 و زيادة راويهما مقبولة ما لم تقع ملائمة لمن هو اوثق فان خولف
 بارجح فالارجح المحفوظ و مقابله الشاذ وان وقعت مع الضعف
 فالارجح المعروف و مقابله المنكر و الفرد النسبي ان وافقه غيره
 فهو المتابع و ان وجد متن يشبهه فهو الشاهد و تتبع الطرق لذاك
 هو الاعتبار ثم المقبول ان مسلم من المعارضة فهو المحكم و ان عارض بمثله
 فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث اولا و ثبت المتأخر فهو
 المتأخر و الآخر المنسوخ و الا فالترجيح ثم التوقف ثم الدرد اما ان
 يكون اسقط او طعن فالسقط اما ان يكون من مبادي السند من
 مصنف او من آخره بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق و الثاني
 المرسل و الثالث ان كان بائنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل

(٤) ن - الفردية (٥) ن - يتفاوت رتبة بهذه الاوصاف

(٦) ن - او ثبت

والا فالمنقطع ثم الحقط قد يكون واضحا او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي
ومن ثم احتيج الى التاريخ والذاني المدلس ويرد بصيغة تحتمل
اللقاء كمن وقال وكذا المرسل الخفي من معاصرهم يلتق ثم الطعن
اما ان يكون لكذب الراوي او تهمته بذلك او فحش غلطه ~~لوجهه~~
او فسقه او وهمه او مخالفته او جهالته او بدعته او سوء حفظه فالاول
الموضوع والذاني المتروك والثالث المنكر على راي وكذا الرابع
والخامس ثم الوهم ان اطلع عليه بانقراون وجمع الطرق فاعمل
ثم المخالفة ان كانت بتغيير السياق فمدرج السناد او بدمج موقوف
بمرفوع فمدرج المتن او بتقديم و تاخير فالمقلوب او بزيادة راو فالمزيد
في متصل الاسانيد او بابداله ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع البدال
عمدا امتحانا او بتغيير حرف او حروف مع بقاء السياق فالمصحف
والمحرف ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف الا لعالم
بما يحيل المعنى فان خفي المبنى احتيج الى شرح الغريب
وبيان المشكل ثم اجهالة وسببها ان الراوي قد تكثر نعوته فيذكر
بغير ما اشتهر به لغرض و صنفوا فيه الموضع وقد يكون مقلدا فلا يكفر
الاخذ عنه وفيه الوحدان او لا يسمي اختصارا وفيه المبهمات ولا يقبل
المبهم ولو ابهم بلفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد واحد عنه
فمقبول المتن او اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو المستور
ثم البدعة اما بمكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور والمثاني

يقبل من لم يكن داعية في الصبح الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد
على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي ثم سوء الحفظ ان كان
لزاما فالفائدة على رأى او طاريا فالمختلط ومتى توبع السيبي
الحفظ معتبر وكذا المستور والمرسل والمدأص صار حديثهم حسنا
لا لذاته بل باجموع ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله
عليه وسلم اما تصريحاً او حكماً من قوله او فعله او تقريره او الى
اصحابي كذاك وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً
به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الصبح او الى التابعي
وهو من لقي اصحابي كذاك فالاول المرفوع والثاني الموقوف
والثالث المقطوع ومن دون التابعي فيه مثله ويقال للاخيرين
الانثر والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فان قل عدة
فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى امام ذي
صفة عليه كشعبة فالاول العلو المطلق والثاني النسبي وفيه الموافقة
وهي الوصول الى شيخ احب المصنفين من غير طريقة وفيه
الابدل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذاك وفيه المساواة وهي استواء
عدد الاسناد من الراوي الى آخره مع اسناد احد المصنفين وفيه
المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذاك المصنف و يقابل العلو

بأقسامه الغزول فان تشارك الراوي و من روى عنه في امر مثل الحسن
و اللقي فهو اقتران و ان روى كل منهما فالمديح و ان روى
عن دونه فالأكبر عن الأصغر و منه الآباء عن الأبناء و في عكسه كثرة
و منه من روى عن أبيه عن جده و ان اشترك اثنان من شيوخهم
موت احدهما فهو السابق و اللاحق و ان روى عن اثنين متفقي
الاسم و لم يتميزا فاختصاه باحدهما يتبين الدهمل و ان جحد
الشيخ مرويه جزما رد او احتمالا قبل في الصبح و فيه من حدث
ونسي و ان اتفق الرواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات
فهو المسلسل و صيغ الاداء سمعت و حدثني ثم اخبرني و قرأت
عليه ثم قرئ عليه و انا اسمع ثم انبأني ثم ناوطني ثم شاهدي
ثم كتب اليّ ثم عن و نحوها فالاولان لمن جمع وحدة من لفظ الشيخ
فان جمع الراوي فهو مع غيره و اولها اصرحها و ارفعها ما في الاملاء
و الثالث و الرابع لمن قرأ بنفسه فان جمع فهو كالخامس و الانباء
بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن و منعة المعاصر
محمولة على الصماع الا من المدلس و قيل يشترط ثبوت لقائهما
و اوسرة و هو المختار و اطلقوا المشاهدة في الاجازة المتلفظ بها و الكتابة
في الاجازة المكتوب بها و اشترطوا في صحة المنازعة اقترانها بالاذن بالرواية

وهي ارفع انواع الاجازة وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة والوصية
 بالكتاب والاعلام والا فلا عبرة بذلك كلاجازة العامة والمجهول و
 للمعذور على الاصح في جميع ذلك ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
 واسماء آبائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم فهو المتفق والمفتري وان
 اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا فهو المؤتلف والمختلف وان
 اتفقت الاعماء واختلفت الابداء او بالعكس فهو المتشابه وكذا ان
 وقع ذاك الاتفاق في الاسم واسم الاب والاختلاف في النسبة وتركب
 منه وصما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه الا في حرف
 او حرفين او بالتقديم والتأخير او نحو ذلك :

خاتمة

ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم وفياتهم وبلدانهم
 واحوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة ومراتب الجرح واسوها الوصف
 بانعمل كالكذب الناس ثم دجال او وضاح او كذاب واهلها ليقن او
 صديق الحفظ او فيه ادنى مقال ومراتب التعديل وارتفاع الوصف
 بانعمل كوثق الناس ثم ما تاكد بصفة او صفتين كثقة ثقة او ثقة حافظ
 وادانها ما اشعر بالقرب من اهل التجريح كشيخ و تقبل التزكية
 من عارف بسبابها ولو من واحد على الاصح و اخرج مقدم على
 التعديل ان صدر مبينا من عارف باحبابه فان خلا عن تعديل قبل
 مجملا على المخذلة ومعرفة كفى المصدين و اعماء المكذبن ومن احمه

كنيته ومن اختلف في كنيته ومن كثرت كناه او نعوته ومن وانقت
كنيته اسم ابية او بالعكس او كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه
اسم ابية ومن نصب الى غير ابية او امه او الى غير ما يصبى الى
الفهم ومن اتفق اسمه واسم ابية وجده او اسم شيخه^(٢) وشيخ^(٣)
فصاعدا ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ومعرفة الاسماء المجردة
والمفردة والكنى واللقاب والانساب الى القبائل والى الاوطان بلاد
او ضياعا او سككا او مجاورة والى الصنائع والحرف ويقع فيها الاتفاق و
الاشتباه كالاسماء وقد تقع القبا ومعرفة اسباب ذلك ومعرفة المواي
من الاعلى ومن الاسفل بالرق او بالحلف ومعرفة الاخوة والاخوات
ومعرفة ادب الشيخ والطالب ومن التحمل والاداء وصفة كتابة
الحديث وعرضه وسماعه واسماعه والرحلة فيه وتصنيفه اما
على المعانيد او على الابواب او على العلل او على الاطراف
ومعرفة مبيب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى
ابى يعلى (بن) الفراء وصنفوا في غالب هذه الانواع وهى نقل
مخص ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل فليراجع لها مبسوطاتها
والله الموفق والهادى لا اله الا هو *

(٢) ن - اسم الراوى واسم شيخه

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا • -] حيا قبوما سميعا
 بصيرا - و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اكبره تكبيرا -
 [و صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس] كافة [بشيرا
 و نذيرا • و على آل محمد و صحبه و سلم تسليما كثيرا • اما بعد
 فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث - قد كذرت • [لائمة في القديم
 و الحديث - فممن صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي
 كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب - و الحاكم ابو عبد الله
 النيسابوري لكنه لم يهذب و لم يرتب - و تلامه ابو نعيم الاصفهاني فعمل
 على كتابه مستخرجا و ابقى اشياء للمعتقب - ثم جاء بعدهم
 الخطيب ابو بكر البغدادي و صنف في قوانين الرواية - كتابا سماه
 الكفاية - و في آدابها كتابا سماه الجامع - لآداب الشيخ و السامع -
 و قل فن ممن فنون الحديث الا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما

قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب - فاخذ من هذا العلم بنصيب - فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الاماع - (في معرفة اصول الرواية وتقعيد السماع -) و ابو حفص الميائجي جزاء سماه ما لا يسع المحدث جهله وامثال ذلك من الثمانيات التي اشتهرت - [وبسطت] ليتوفر علمها : واختصرت * - [ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزول دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور نهذب فذونه و املاه شيئا بعد شيعي فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شدات مقاصدها - و ضم اليها من غيرها نخب فوائد - فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره - فلهذا عكف الناس عليه و ساروا بسيرة - فلا يحصى ثم ناظم له ومختصر - ومستدرک عليه ومقتصر - ومعارض له ومنبصر - [فسالني بعض الاخوان ان اخص له المهم من ذلك *] فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة العكر في مصطلح اهل الثر على ترتيب ابتكرته - وسيدل انتبهت - مع ما ضمنت اليه من شوارد الفرائد - و زوائد الفوائد - فرغب الي ثانيا ان اضع عليها

شرحها بحل رموزها - ويفتح كنوزها - و يوضح ما خفى عن المبتدئ من
 ذلك - [فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك -] فبالفت في
 شرحها في الايضاح والتوجيه - ونبهت على خبايا زواياها لان صاحب
 البيت ادري بما فيه - وظهر لي ان ايراده على صورة البسط الجي - و
 دمجها من توضيحها ارفق - فسلك هذا الطريق القليل السالك - [فاقول]
 طالبا من الله التوفيق فيما هنالك - [اخبر] عند علماء هذا الفن
 مرادف للمحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم و اخبر ما جاء عن غيره و من ثم قيل لمن يشتغل
 بالتواريخ و ما شاكلها الاخباري و لمن يشتغل بالسنة النبوية الحديث
 و قيل بينهما عموم و خصوص مطلق فكل حديث خبر من غير
 عكس و عبر ههنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله اليها
 [اما ان يكون له طرق] اى اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق و فعيل
 فى الكثرة يجمع على فعل بضم تين و فى الغلة على انعلة و المراد
 بالطرق الاسانيد و الاسناد حكاية عن طريق المتن و تلك الكثرة احد
 شروط التواتر اذا وردت [بلا] حصر [عدد معين] بل تكون العادة
 قد احاطت تواطؤهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقا من غير قصد
 فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح و منهم من عينه فى الربعة وقيل
 فى الخمسة وقيل فى السبعة وقيل فى العشرة وقيل فى الثنى عشر
 وقيل فى الاربعين وقيل فى السبعين وقيل غير ذاك وتمسك كل قائل

بهليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فاناد العلم وليس بلازم ان يطرد في كثيرة
لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوى الامر
فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه و المراد بالاستواء
ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد اذ الزيادة
ههنا مطلوبة من باب الاولى و ان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد
او المسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط
الاربعة وهى عدد كثير احالت العادة تواطؤهم على الكذب روى ذلك
عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحسن و
انضاف الى ذلك ان يصحب خبرهم افادة العلم لسماعه فهذا هو
المتواتر و ما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر
مشهور من غير عكس و قد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
استلزمت حصول العلم وهو كذلك فى الغالب لكن قد يتخلف العلم
عن البعض لمانع وقد وضح بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بالاخص
ايضا لكن مع نقد بعض الشروط [او مع حصرهما فوق الاثنين]
اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط المتواتر [او بهما] اي باثنين
فقط [او بواحد] و المراك بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما
فان ورد باكثر في بعض المواضع من اسند الواحد لا يضر اذ اقل
في هذا العلم يقضي على اكثر [فالاول وهو المتواتر وهو المفيد للعلم
التيقنى] فاخرج النظري على ما ياتي تقريرة [بشروطه] التي

تقدمت و اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد
 أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث
 لا يمكنه دفعه و قيل لا يفيد العلم الا نظريا و ليس بشيء لان العلم
 بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي اذ الذغرة مريب
 امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او مظنون و ليس في
 العامي اهلية ذاك فلو كان نظريا لما حصل لهم و لاح بهذا التقرير
 الفرق بين العلم الضروري و العلم النظري اذ الضروري يفيد العلم
 بلا استدلال و النظري يفيد الكن مع الاستدلال على العادة و ان
 الضروري يحصل اكل سامع و النظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية
 النظر و انما ابهمت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية
 ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
 الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال
 و صيغ الداء و المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من
 غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير
 المتقدم يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على و ما
 ادعاء من العزة ممنوع و كذا ما ادعاء غيره من العدم لان ذلك
 نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق و احوال الرجال و صفاتهم
 المقتضية تعاد العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يحصل منهم اتفان
 و من احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث

ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا و غربا المقطوع
عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث
وتعددت طرقه تعدد التحيل العادة توأطوهم على الكذب الى آخر الشروط
افاك المحلم اليقيني بصحته الى قائله ومثل ذاك في الكذب المشهورة كثير
[والثاني] وهو الاول من اقسام الاحاد ما له طرق محصورة باكثر
من اثنين [وهو المشهور] عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه [وهو
المستفيض على راي] جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من
فاصل الماء يغدس فيضا ومذهبهم من غير يدين المستفيض والمشهور بان
المستفيض يكون في ابتدائه وانتهاه سواء والمشهور اعم من ذلك ومنهم
من غير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور
يطلق على ما حرر ههنا وعلى ما اشتهر على الاسنة فيشمل ما له اسناد
واحد مصدا ويطلق على ما لا يوجد له اسناد اصلا [والثالث العزيز]
وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي بذلك اما لقلة
وجودة و اما لكونه عزاي قوي لمجيئه من طريق اخرى [وليس
شرطا المصحح خلافا من زعمه] وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة
وايه يومى كلام احكام ابي عبد الله في علوم الحديث حديث قال
المصحح ان يرويه المصحبي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان
ممن يتداونه اهل الحديث الى وقتنا هذا كاشهادة على الشهادة و مرج
القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري

و اجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل
حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه غير عمر و لم يروه عن عمر الا علقمة
قلبا قد خطب به عمر رضى الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة
فلو لا انهم يعرفونه لانكره كذا قال و تعقب بانه لا يلزم من يكونهم
سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره و بان هذا لو سلم في عمر رضى
الله عنه منع في تفرد علقمة عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن
علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح
المعروف عند محدثين و قد وردت لهم متابعات لا يعتد بها وكذا لانما
جوابه في غير حديث ذكر قال ابن رشيد و لقد كان يكفي القاضي في
بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه و ادعى ابن
حبان نقض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين هي ان ينتهي
لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد
اصلا فيمكن ان يسلم و اما صورة العزيز التي حرمناها فموجودة بان لا يرويه
اقل من اثنين عن اقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث
انس رضي الله تعالى عنه و البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى اكون
احب اليه من والده و ادة و ادة الحديث و رواه عن انس قتادة و عبد العزيز
بن مهيب و رواه عن قتادة شعبة و سعيد و رواه عن عبد العزيز
اسماعيل بن علية و عبد الوارث و رواه عن كل جماعة [و الرابع الغريب]

و هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في ابي موضع وقع التفرد به من
السند على ما يندرج الى الغريب المطلق والغريب الذسبى [وكلها]
اي الاقسام الاربعة المذكورة [سوى الاول] و هو المتواتر [آحاد] ويقال
لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر [وفيها] اي وفي الآحاد [المقبول]
وهو ما يجب العمل به عند الجمهور [وفيها] المراد [وهو الذي لم يرجح
صدق الخبر به] لتوقف الاستدلال بها على ابحاث عن احوال روايتها
دون الاول و هو المتواتر فكله مقبول لان فادته القطع بصدق مخبرة بخلاف
غيره من اخبار الآحاد لكن انه واجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان
يوجد فيها اصل صفة القبول و هو ثبوت صدق الماقل او اصل صفة الرد و
هو ثبوت كذب الماقل او لا يوجد هذا ولا ذاك فالاول يغلب على الظن
صدق الخبر ثبت صدق ذاته فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب
الخبر ثبت كذب مادته فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
القسمين التحق به والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار
كالمردود لا يثبت صفة الرد بل يكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول والله
اعلم [و قد يقع فيها] اي في اخبار آحاد المنقسمة الى مشهور و
عزیز و غريب [ما يندرج العلم النظري باقتران على المختار] خلافا
لن ابي ذاك و الخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق
العلم قيدة بكونه نظريا و هو حاصل عن الاستدلال و من ابي اطلاق

حص لفظ العلم بالمتواتر و ما عداه عنده ظني لكنه لا ينبغي ان ما
 اختلف بالقرائن ارجح منها خلا عنها والخبر المحتف بالقرائن انواع منها
 ما اخرج به الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف
 به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن و تقدمهما في تمييز الصحيح
 على غيرهما و تلقى العلم بالكذابينهما بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى
 في اداة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا
 يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب
 بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد
 المتناقضان العام بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر وما
 عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على
 وجوب العمل به لا على صحته منعاه و سدد المنع انهم متفقون على
 وجوب العمل بكل ما صح و لو لم يخرج به الشيخان فلم يبق للصحيحين
 في هذا مزبة و الاجماع حاصل على ان لهما مزبة فيما يرجع الي
 نفس الصحة و ممن صرح بانادة ما اخرج به الشيخان العلم النظري
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني و من ائمة الحديث ابو عبد الله
 الحميدي و ابو الفضل بن طاهر وغيرهما و يحتمل ان يقال المزبة
 المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق
 متباينة مائة عن ضعف الرواة والعلل و ممن صرح بانادته العلم
 النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي و الاستاذ ابو بكر بن فورك

وغيرهما ومنها المسلم بالائمة الحافظ المتقنين حديث لا يكون غريبا
 كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلاً و يشاركه فيه غيره
 عن الشافعي و يشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
 العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وان فيهم من
 الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من
 غيرهم ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم و اختيار الناس
 ان مالكا مثلاً لو شافه اخبر انه صادق فيه فاذا انضاف اليه ايضا
 من هو في تلك الدرجة ازداد قوة و بعد عما يخشى عليه من السهو
 وهذه الانواع التي ذكرناها لا تحصل العلم بصدق اخبر منها الا للعالم
 بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطاع على العمل وكون
 غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الارصاف المذكورة
 لا ينفي حصول العلم المتبحر المذكور و يحصل الانواع الثلاثة التي
 ذكرناها ان اول يختص بالصحيحين والذاني بماله طرق متعددة
 و الثالث بما رواه الائمة و يمكن اجتماع التلثة في حديث واحد
 فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه و الله اعلم [ثم الغرابة اما ان تكون في
 اصل السند] اى في الموضع الذي يدور الاسناد عليه و يرجع ولو
 تعددت الطرق اليه و هو طرفه الذي فيه الصحابي [او لا تكون]
 كذاك بان يكون التفرد في اثنائه كل برويه عن الصحابي اكثر من واحد
 ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد [فالاول الفرد المطلق]

كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن
ديثار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد يتفرد به راو عن
ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به ابو صالح عن ابي
هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر
التفرد في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط
للطبراني امثلة كثيرة لذلك [والثاني الفرد النسبي] سمي نسبيا
لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث
في نفسه مشهورا [ويقال اطلاق الفردية عليه] لان الغريب والفرد
مترادفان لغة واصطلاحاً الا ان اهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث
كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق
والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث
اطلاق الاسمية عليهما واما من حيث استعمالهم الفعل المشتق
فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان او اغرب به فلان
وقريب من هذا اختلاهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران
اولا فاكثر المحديثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند
استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان
سواء كان ذلك مرسل ام منقطعا ومن ثمة اطلق غير واحد ممن
لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحديثين انهم لا يغيرون بين
المرسل والمنقطع ولا يميزون كذلك لما حروناه وقل من ثمة على

البتة في ذاك وإليه أعلم. وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط
 متصل السند غير معطل ولا شاذ هو الصحيح لذاته [وهذا ازل
 تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع لأنه إما أن يشتمل من صفات القبول
 على أعلاها أولا الأول الصحيح لذاته والثاني أن وجد فيه ما يجبر
 ذاك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح أيضا لكن لا لذاته وحديث
 لا جبران فهو الحسن لذاته وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول
 ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح
 لذاته لعلورتيته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
 والمروءة والمراد بالتقوى اجتذاب الأعمال السيئة من شرك أو فسق
 أو بدعة والقبض ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه منه بحديث يتمكن
 من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيدته لديه منذ سمع فيه
 وصححه إلى أن يؤدي منه وفيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا
 في ذاك والمتصل ما سلم اسداده من سقوط فيه بحديث
 يكون كل من رجائه سمع ذاك المروي من شيخه و السند
 تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة و اصطلاحا ما فيه علة
 خفية ودحة والشاذ لغة الفرد و اصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
 من هو أرجح منه وله تفسير آخر سيأتي • تنبيه • قوله خبر الآحاد
 كالجنس وباقى قيود • كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله
 غير عدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن

بان ما بعده لجبر عما قبله وليس بلغت له وقوله لذاته يخرج ما
يسمى مصححاً بأمر خارج عنه كما تقدم [و تفاوت رتبة] أى
نصحيح [بحسب تفاوت هذه الاوصاف] المقتضية للتصحيح في القوة
فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت
ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية و اذا
كن كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح كن اصح مما دونه فمن المرتبة العليا
في ذلك ما يطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمرو عن ابيه ومحمد بن سيرين عن عبيدة
بن عمرو السلماني عن علي وكبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن
مسعود و دونها في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن
جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن انس
و دونها في الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكلاء
بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان اجمع يشملهم
اسم العدالة والضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفات المرجحة
ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من
قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية
من يعد ما يتفرد به حسناً كمحمد بن اسحاق عن عامر بن عمرو
عن جابر وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقص على هذه

المرتبة الثانية يشبهها والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة
 أنها أصح الأسانيد والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها نعم
 يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على
 ما لم يلقوه ولا تحقق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه
 بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى
 ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول
 واختلاف بعضهم في إيهما أرجح فما اتفقا عليه أرجح من هذه
 الحديثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
 في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح ببقائه وأما ما نقل عن
 أبي عبيد الله الباقوري أنه قال ما تحت أديم السماء أصح من كتاب
 مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه إنما نفى
 وجود كتاب أصح من كتاب مسلم إذ المنفي إنما هو ما يقتضيه
 صيغة فعل من زيادة صحة في كتاب يشارك كتاب مسلم في الصحة
 يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن
 بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك
 مما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح
 أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الإصحاح ولو افصحوا به لردده عليهم
 شاهد الوجود فالصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري
 آثم منها في كتاب مسلم وأشد وشرطه فيها أقوى وأشد وأرجحانه

من حيث الاتصال فلاشترطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه و لو مرة و اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة و الزم البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل العنعنة اصلا وما الزمه به ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مداسا و المسئلة مفروضة في غير المدلس و اما رجحانه من حيث العدالة و الضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم و مارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين و اما رجحانه من حيث عدم الشذوذ و الاعلال ~~فان~~ ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما ان يقبـل على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم و اعرف منه بصناعة الحديث و ان مسلما تلميذه و خريجه و لم يزل يستفيد منه و يتتبع آثاره حتى قال الدارقطني لو لا البخاري لما راح مسلم و لاجاء [ومن ثم] اي ومن هذه الجهة وهي ارجحية شرط البخاري على غيره [تقدم صحيح البخاري] على غيره من الكتب المصنفة في الحديث [ثم] صحيح [مسلم] لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا سوى ما علل [ثم] ندّم في ارجحية من حيث الامحية [ما

وأنقده شرطهما] لان المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح و
رواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم
فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا بدليل
فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مذهبه
وان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري حده على شرط
مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما فخرج لذا من هذا ستة اقسام
يتفاوت درجاتها في الصحة وثمة قسم سابع وهو ما ليس على
شرطهما اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحديثية
المذكورة واما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى يقتضى
الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض المنفوق ما يجعله
فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة
التواتر لكن حفته قربته صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث
الذي اخرجه البخاري اذا كان مردا مطلقا و كما لو كان الحديث
الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الامايد كما لك عن
فانع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لامينا
اذا كان في احاده من فيه مقال [فان خف الضبط] اي قل يقال
خف القوم خفونا قلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد
الصحيح [فهو احسن لذاته] لاشيى خرج وهو الذي يكون حمته
بحسب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه و خرج

بأشراط باقى الوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك
للصحيح فى الاحتجاج به و ان كان دونه و مشابه له فى انقسامه الى
مراتب بعضها فوق بعض [وكنزة طرقه صحيح] و انما يحكم له بالصحة
معد تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصره ضبط
راوى الحسن عن راوى الصحيح و من ثم يطلق الصحة على الاسناد
الذى يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد و هذا حيث يفرد
الوصف [فان جمعا] اى الصحيح و الحسن فى وصف واحد لقول
الترمذي و غيره حديث حسن صحيح [فللتردد] الحاصل من
المجتهد [فى الفاعل] هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها
[وهذا حديث] يحصل منه [التفرّد] بتلك الرواية و عرف بهذا جواب
من استشكل اجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح
نفى اجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور و نفيه و محصل
اجواب ان تردد ائمة الحديث فى حال ناله اقتضى للمجتهد
ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح
باعتبار وصفه عند قوم و غاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان
حقه ان يقول حسن او صحيح و هذا كما حذف حرف العطف من
الذى يعد و على هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه

صحيح لان الجزم اقوى فيه من التردد وهذا حيث التفرّد [والا]
 اي اذا لم يحصل التفرّد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون
 [باعتبار الاسنادين] احدهما صحيح والآخر حسن و على هذا
 فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان
 كثرة الطرق تقوى فان قيل قد مرّح الترمذي بان شرط الحسن ان
 يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لانعرفه الا من هذا الوجه فاجوب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا
 و انما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن
 من غير مقة اخرى و ذاك الله يقول في بعض الاحاديث حسن
 وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 وفي بعضها حسن غريب و في بعضها صحيح غريب وفي بعضها
 حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته
 ترشد الى ذاك حيث قال في اواخر كتابه و ما قلنا في كتابنا
 حديث حسن فانما اردنا به حسن اسنادا عندنا فكل حديث يروى
 و لا يكون راويه متهما بكذب و يروى من غير وجه نحو ذاك و لا يكون
 شاذا فهو عندنا حديث حسن نعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه
 حسن فقط و اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن
 صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف
 ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و لكنه ترك ذاك استغناء

لهزمه عند اهل الفن و اقتصر على تعريف ما يقول فيه في كذابة
 حسن فقط إما لغموضه وإما لانه اصطلاح جديد و لذلك قيده بقوله
 عندنا و لم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و بهذا التقرير
 يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها و لم يسفر وجه
 توجيهها فله الحمد على ما اهتم و علم [و زيادة راويهما] الى الصحيح
 و الحسن [مقبولة ما لم تقع منافية لرؤية من هو اوثق] ممن لم يذكر
 تلك الزيادة لان الزيادة إما ان تكون لا تنافي بينها و بين رواية من
 لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي
 يتفرد به الثقة و لا يرويه عن شيخه غيره و إما ان تكون منافية بحديث
 يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها و
 بين معارضها فيقبل الراجح و يرد المرجوح و اشتهر عن جمع من العلماء
 القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل و لا يتأتى ذلك على طريق
 المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفصلون
 الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه و العجب ممن اغفل ذلك
 منهم مع اعتراعه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح و كذا
 الحسن و المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن
 مهدي و يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و
 علي بن المديني و البخاري و ابي زرعة و ابي حاتم و النسائي و
 الدارقطني و غيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها

ولا يعرفنا عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة واجب من ذلك اطلاق
كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي
رحمة الله يدل على غير ذلك فانه قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به
حال الراوي في الضبط ما نصه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ
لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة
مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت اضر ذلك بحديثه انتهى
كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه ندل
على ان زيادة العدل عدة لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ
فانه اعتبر ان يكون حديث هذا الخالف انقص من حديث من خالفه
من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته
لانه يدل على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه
الزيادة فلما كانت عدة مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها
والله اعلم فان خولف الراوي بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة
عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات [بارجح] يقال له [الحفظ]
و مداينة وهو المرجوح يقال له [لشاذ] مثال ذلك ما رواه الترمذي
والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن
عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا توفي على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يدع وارثا الا مولاه هو اعتقه
الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريح وغيره وخالفهم

حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة و أم يذكر ابن
 عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن
 زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هو
 أكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقيول
 مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب
 الاصطلاح [و] أن وقعت المخالفة [مع الضعف فالراجع] يقال له
 [المعروف ومقابله] يقال له [المنكر] مثاله ما رواه ابن أبي حاتم
 من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات
 المقرئ عن أبي إسحاق عن العيزر بن حريث عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أقام الصلوة وآتى الزكوة
 وحج صام وقرأ الضيف دخل أجمعة قال أبو حاتم هو منكر لأن
 غيره من النقات رواه عن أبي إسحق موقوفا وهو المعروف لا يعرف
 بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا
 في اشتراط المخالفة واقترافا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر
 راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم [و] ما تقدم
 ذكره [من الفرد النسبي] أن وجد بعد ظن كونه فردا قد [وافقه
 غيره فهو المتابع] بكسر الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت
 الراوي نفسه فهي التامة وإن حصلت لشيوخه فمن فوقه فهي القاصرة
 ويشتق منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي رحمه الله

في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعده في غرائبه لان اصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعوا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذا اخرج البخاري عنه عن مالك فهذه متابعة تامة وجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكمالوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن زاذان عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في نسخة المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذاك الصحابي [وان وجد متن] يروى من حديث صحابي آخر [يشبهه] في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط [فهو اشاهد] ومثاله في الحديث الذي قدمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر هو هذا باللفظ ولما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة رضي الله عنه بلفظ

فان نعم عليكم فأكملوا عدة شعبان فذنبين وخص قوم المتابعة بما حصل
باللفظ سواء كان من رواية ذاك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل
بالمعنى كذاك وقد تطلق المتابعة على : الشاهد و بالعكس و الامر
فيه سهل [و] اعلم [ان تنبغ اطرق] من الجوامع و المسائيد
و الاجزاء [لذاك] الحديث الذي يظن انه فرد ايعلم هل له
متابع ام لا [هو الاعتبار] وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار و المتابعات
و الشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسم لهما و ليس كذاك بل هو هيئة
التوصل اليهما و جميع ما تقدم من اقسام . المقبول يحصل فائدة
تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة و الله اعلم [ثم المقبول] ينقسم
ايضا الى معمول به و غير معمول به لانه [ان سلم من المعارضة]
اي ام يات خبر يصاده [فهو الحكم] و امثله كثيرة [و ان عورض]
فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا فالذاني
لا اثر له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف و ان كانت المعارضة
[به مثله] فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا
[فان امكن الجمع فهو] النوع المسمى [مختلف الحديث] و مثل
له ابن الصلاح بحديث ^(٢) لا عدوى و لا طيرة مع حديث فر من
المجنون فرارك من الاسد و كلاهما في الصحيح و ظاهره المتعارض

ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح ممبياً لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذاك هن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم للعدوى باق على عمومته وقد صح قواه صلى الله عليه وسلم لا يعدي شيئاً شيئاً وقواه صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حديث رد عليه بقواه فمن اعدى الاول يعنى ان الله سبحانه وتعالى ابتداءً ذاك في الثاني كما ابتداءً في الاول واما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لما يتفق للشخص الذي يخالطه شيئاً من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية ~~ببطن~~ ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حصلاً للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي رحمه الله كذاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما [وان لم يمكن الجمع] فلا يخلو اما ان يعرف التاريخ اولا فان عرف [وثبت المتأخر] به او باصرح منه [فهو الناسخ] او الآخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخاً مجاز لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور اصرحها ماورد

في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم من زيارة القبور الا فزورها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مسته الذار اخرج صحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس منها ما يروي صحابي المتأخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينتج ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا قبل اسلامه و اما الاجماع فليس بناصح بل يدل على ذلك و ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد اولا فان امكن الترجيح تعيين المصير اليه [والا] فلا فصار ما ظاهرة التعارض واقعاعا على هذا الترتيب الجمع ان امكن فاعتبار الناسخ والمنسوخ [فالترجيح] ان تعين [ثم التوقف] عن العمل باحد الحديثين والتحيز بالتوقف اولى من التعبير بالتسايط لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة للمعبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيرة

ما خفي عليه والله تعالى اعلم [ثم المردود] و هو موجب الرد [اما
 ان يكون لسقط] من اسناد [او طعن] في راوى اختلاف وجوه
 الطعن اعم من ان يكون الامر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه
 [فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من] تصرف [مصنف
 او من آخره] اى السناد [بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق]
 سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل التى ذكره عموم
 و خصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان
 فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقيد المعلق
 بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يقترب منه اذ هو اعم
 من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف الاصحاحي
 او الاخرى والتابعي والصحابي معا ومنها ان يحذف من حديثه و
 يضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لداك المصنف فقد
 اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل فان
 عرف بالمدى او الاستقراء ان فاعل ذلك مداس قضى به و لا فتعليق
 و انما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم
 بصحته ان عرف بان ينجبى معنى من وجه آخر فان قال جميع
 من احذوه ثقات جاءت مسندة التعديل على الابهام و الجمهور
 لا يقبل حتى يسمى الحقن قال ابن الصلاح ههنا ان رفع الحذف في

كتاب التزمست صحته كالبخارى فما اتى فيه بالاجزم دل على انه
 ثبت اسنادة عنده و انما حذف لغرض من الاغراض و ما اتى فيه
 بغير الاجزم ففيه مقال و قد اوضحت امثلة ذاك فى النكت على
 ابن الصلاح [والثانى] وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو
 [المرسل] و صورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال
 رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرته
 كذا و نحو ذاك و انما ذكر فى القسم المردود للجهل بحال المحذوف
 لانه يحتمل ان يكون صحابيا و يحتمل ان يكون تابعا و على الثانى
 يحتمل ان يكون ضعيفا و يحتمل ان يكون ثقة و على الثانى يحتمل
 ان يكون حمل عن صحابي و يحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر
 و عنى الثانى فيعود الاحتدال السابق و يتعدد اما بالنجوز العقلي
 فالى ما لا نهاية له و اما بالاستقراء فالى ستة او سبعة و هو اكثر ما
 وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي
 انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحذوبين الى التوقف لبقاء
 الاحتمال و هو احد قولي احمد و ثلثهم و هو قول المالكيين و الكوفيين
 يقبل مطلقا و قال الشافعى رحمه الله تعالى يقبل ان اعتضد
 بمجيزه من وجه آخر يثبت الطريق الاولى مسندا كان او مرسل ايترجح
 احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر و نقل ابو بكر الرازي من
 الحنفية و ابو الوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل

عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا [و] القسم [الثالث] من اقسام
السبق من الاسناد [ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل]
و [الا] بان كان السقط اثنين غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع
وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي [ثم]
ان السقط من الاسناد [قد يكون واضحا] يحصل الاشتراك في معرفته
ككون الراوى مثلا لم يعاصر من روى عنه [او] يكون [خفيا]
فلا يدركه الا ائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد
[فالاول] وهو الواضح [يدرك بعدم التلقي] بين الراوى و شيخه بكونه
لم يدرك عصره او دركه لكن ام يجتمعوا ويستلزم منه اجازة و لا وجادة
و من ثمة احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة و وفياتهم
و اوقات طلبهم و ارتحالهم و قد افترض انواع ادعاء الرواية عن شيخ
ظهر بالتواريخ كذب دعوائهم [و] القسم [الثاني] وهو الخفي [المداس]
بفتح الهمزة سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه و اوهم سماعه
للمحدث ممن لم يحدثه و اشتدقاته من الدلس بالتحريك و هو
اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء و يرد المدلس
[بصيغة] من صيغ الاداء [يحتمل] وقوع [اللقاء] بين المدلس
و من اسند عنه [كمن] و [كذا] قال [و متى وقع بصيغة
صريحة لا تجوز فيها كل كذا و حكم من ثبت عنه التدلس
اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على

الامسح وكذا المرسل الخفي اذا صدر [من معاصر لم يلق] من
حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل
الخفي دقيق يحصل تحريره بما ذكره هنا وهو ان التدليس يختص
بمن روى عن عرف لقادة اية فاما ان عاصره ولم يعرف انه لعقده
فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة
ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة
بينهما يدل على ان اعتبار الملقى في التدليس دون المعاصرة وحدها
لا بد منه اطبق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين
كابي عثمان النهدي وقيس ابن ابي حازم عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس
ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين
لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل
اقوه ام لا ومن قال باشتراط الملقى في التدليس الامام الشافعي
وابو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد
ويعرف عدم الملافة باخباره عن نفسه بذلك او يجزم امام مطلع
ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون
من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال
اتصال والنقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل مبين
المراميل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد وانتهت ههنا اتمام حكم

الساكن من الاسناد [ثم اطعن] يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة و خمسة تتعلق بالضبط و لم يحصل الاعتداء بتميز احد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذاك و هي ترتيبها على الاشد فالاشد في موجب الرد على سبيل التداي لان اطعن [اما ان يكون الكذب الراي] في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام بان يروى عنه ما لم يقله صلى الله عليه و سلم متعمدا لذاك [او تهتمه بذاك] بان لا يروى ذاك الحديث الا من جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة و كذا من عرف بالكذب في كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذاك في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام و هذا دون الاول [او محش غلطه] اى كثرته [او غفلته] عن الاتقان [او فسقه] اى بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر و بيذه و بين الاول عموم و انما افرد الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن و اما الفسق بالمعتقد فسياتي بيانه [او وهمه] بان يروى على سبيل التوهم [او مخالفته] اى اللغات [او جهالته] بان لا يعرف فيه تعديل و لا تجريم معين [او بدعته] و هي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه و سلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة [او سوء حفظه] و هي عبارة عن ان يكون غلطه اقل من اصابته [فالقسم الاول] و هو الطعن بكذب الراي في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام [هو الموضوع] و الحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع ان قد

يصدق الكذوب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها
ذلك و انما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما و ذهذه ثاقبا
و فهمه قويا و معرفته بالقرائن الدالة على ذاك متمكنة و قد يعرف
الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال
ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل
بذلك الاقرار اصلا و ليس ذلك مراده و انما نفى القطع بذلك و لا يلزم
من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب و هو هناك
ذلك و لولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل و لا رجم المعتبر بالزنا
لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفوا به و من القرائن التي يدرك
بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لمامون بن احمد انه ذكر
بمحضرة اخلاف في كون الحسن سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه
اولا فساق في احوال اسنادا الى النبي صلى الله عليه و آله و سلم
انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة و كما وقع لغياث بن ابراهيم
حيث دخل على المهدي فوجده يلعب باحمام فساق في الحال
اسنادا الى النبي صلى الله عليه و سلم انه قال لا يبق الا في نصل او خف
او حافر او جناح فزاد في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب
لاجله فامر بذبح الاحمام و منها ما يؤخذ من حال المروي ~~بأن~~ يكون
منافضا لذبح القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او هرج
العقل حيث لا يقبل شي من ذلك التاويل ثم المروي تارة بخبره

الواضع و تارة ياخذ من كلام غيره كبعض الحلف الصالح او قد صاد
الحكماء او الاسرائيليات لو ياخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا
صحيحا ليروج و الاحمال للمواضع على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة
الجهل كبعض المتعبدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى
بعض الروساء او الاغراب اقصد الاشتهار و كل ذلك حرام باجماع من
يعتد به الا ان بعض الكرامية و بعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
في الترغيب و التهذيب و هو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان
الترغيب و التهذيب من جملة الاحكام الشرعية و اتفقوا على ان تعتمد
الكذب على النبي صلى الله عليه وآله و سلم من الكبار و بالغ ابو محمد
الاجويني فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه و سلم و اتفقوا
على تحريم رواية الموضع المصروع ببيانه لقوله صلى الله عليه و سلم
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين اخرجه مسلم
[و القسم الثاني] من اقسام المردود و هو ما يكون بسبب تهمة الراوي
بالكذب [هو المردود و الثابت المنكر على راي] من لا يشترط في المنكر
قيد المخالفة [و كذا الرابع و الخامس] فمن فحش غلطه او كثرت
غفلته او ظهر فسقه [فحديثه منكر ثم الوهم] و هو القسم السادس
و انما انصح به لطول الفصل [ان اطلع عليه] اى على الوهم
[بالقرائن] الدالة على وهم روايه من وصل مرسل او منقطع او ادخال
حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القاذحة و يحصل معرفة

فذلك بكثرة التتبع [و جمع الطرق -] فهذا هو [المعلل] وهو من اغمص
 انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما
 ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية
 بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
 كعلي بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن
 شيبة وابي حاتم الرازي وابي زرعة والدارقطني وقد يقصر عبارة
 المعلل عن اقامة الحجج على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم
 [ثم المخالفة] وهو القسم السابع [ان كانت] واقعة [ب-] سبب [تغيير
 السياق] اي سياق الاسناد [ف-] الواقع فيه ذلك التغيير هو [مدرج
 الاسناد] وهو اقسام الاول ان يروي جماعة الحديث ب'اسانيد مختلفة
 فيرويها عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد و
 لا يبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الاطراف منه فله عند
 باسناد آخر فيرويها راو عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث
 من شيخه الاطراف منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويها راو عنه تاما
 بحذف الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين
 مختلفين فيرويها راو عنه مقتصرا على احد الاسنادين او يروي
 احد الحديثين باحداهما الخاص به المكن يزيد فيه من المتن الآخر
 ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول
 كلاما من قبل نفسه فيظن بعين من سمعه ان ذلك الكلام هو متن

ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
مدرج آمتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله
وتارة يكون في اثنائه وتارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة
على جملة [او بدمج مونوف] من كلام الصحابة او من بعدهم
[بمرنوع] من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل
[فـ] هذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بوزن رواية مفصلة للقدر المدرج
مما ادرج فيه او بالتنصيص على ذلك من الراوي او من بعض الثبمة
المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك
وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما
ذكر مرتين واكثر والله احمد [او] ان كانت المخالفة [بتقديم وتأخير]
إحدى الاسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم
اب الآخر [فـ] هذا هو [المقلوب] والخطيب فيه كتاب رافع الارتفاع
وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم
في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه فقيه ورجل تصدق بصدقة
لخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا ممن انقلب على
احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في
الصحيحين [او] ان كانت المخالفة [بزيادة او] في اثناء الاسناد ومن
لم يزد بها اتقن ممن زادها [فـ] هذا هو [المزيد في متصل الاسانيد]
وشرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا فمتى كان

متخذنا مثلا ترجحت الزيادة [أو] ان كانت المخالفة [بإبداله] الى
 الراوي [و لا مرجح] لحد الرايتين على الاخرى [فـ] هذا هو
 [المضطرب] وهو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل
 ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف
 في المتن دون الاسناد [وقد يقع الابدال عمدا] لمن يراه اختصار
 حفظه [متحانا] من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه
 ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا
 لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع و لو وقع غلطا فهو
 من المقلوب او المعلن [أو] ان كانت المخالفة بتغيير حرب او حروب
 مع بقاء صورة الخط في [السياق] فان كان ذلك بالنسبة الى
 النقط [فالمصحف و] ان كان بالنسبة الى الشكل فـ [المحرف] .
 ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري والدارقطني و
 غيرهما واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في السماء التي في
 الاسانيد [و لا يجوز تعمد تغيير] صورة [المتن] مطلقا و لا الاختصار
 منه [بالتقص و] لا ابدال اللفظ [المراد] باللفظ المراد له
 [الاعلام] بمدلولات الالفاظ و [بما يحيل المعانى] على الصحيح
 في المسئلتين اما اختصار الحديث فالأكثر على جواز بشرط ان
 يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما
 لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان

هتني يكون المذكور والمجنوف بمنزلة خبرين أو يدل ما ذكره على ما حذره بخلاف الجاهل فانه قد يدقّص ما له تعلق كترك الامتناع واما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة المعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ايتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ونسي لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا للفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ابراه الحديث بالفاظه دون التصرف فيه فالقاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق [فان خفي المعنى] بان كان اللفظ مستعملا بقلّة [احتيج الى] الكتب المصنفة في [شرح الغريب] ككتاب ابي عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين ابن قدامة على الحروف واجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ ابو موسى المديني فنقب عليه واستدرك وللزمخشري كتاب اسمه انفاث حصن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه سهل

الكتب تناولها مع أمواز قليل فيه و إن كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في
مدلوله دقة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار و بيان
المشكلات منها و قد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي
و الخطابي و ابن عبد البر و غيرهم [ثم الجهالة] بالراوي و هي
السبب الثامن في الطعن [و سببها] أمران أحدهما [أن الراوي قد يكثر
نوعته] من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء
منها [فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض] من الأغراض فيظن أنه
آخر فيحصل الجهل بحاله [و منقوا فيه] أي في هذا النوع [الموضح]
لأوهام الجمع و التفريق أجاد فيه الخطيب و سبقه إليه عبد الغني
ثم الصوري و من أمثلته محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة
بعضهم إلى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد
بن السائب و كناه بعضهم أبا النصر و بعضهم أبا سعيد و بعضهم
أبا هشام فصار يظن أنه جماعة و هو واحد و من لا يعرف حقيقة الأمر
فيه لا يعرف شيئاً من ذلك [و] الأمر الثاني أن الراوي [قد يكون
مقلداً] من الحديث [فلا يكثر الأخذ عنه و] قد منقوا فيه الوحدان [
و هو من لم يرو عنه إلا واحد و لو سمي فممن جمعه مسلم و الحسن
بن مفيان و غيرهما [أولاً يسمى] الراوي [اختصاراً] من الراوي عنه
كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان و يستدل
على معرفة اسم المجهول بمرور من طريق الخبر مسمى [أو] منقوا فيه [

[المبهمات ولا يقبل] حديث [المبهم] ما لم يسم لان شرط قبول
 الخبر عدالة رواته ومن ابهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته [و] كذا
 لا يقبل خبره [لوا بهم بلفظ التعديل] كان يقول الراوي عنه اخبرني
 الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره وهذا [على الصحيح]
 في المسئلة وهذه النكتة لم يقبل المرسل وابوا رسله العدل جازماً به
 لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر ان الجرح على خلاف
 الاصل وقيل ان كل القائل عالماً اجزاً ذاك في حق من يوافقه في
 مذهبه وهذا ليس من صبايح علوم الحديث والله الموفق [فان
سمى] الراوي [وانفرد] راو [واحد] بالرواية [عنه] هو [مجهول
العين] كالمبهم الا ان يوثقه غير من يتفرد عنه على الصحيح
 وكذا من يتفرد عنه اذا كان متاهلاً لذلك [او] ان روى عنه
 [ثلاث] مصاندا ولم يوثق [هو] [مجهول الحال] هو المستور
 وقد يدل روايته جماعة بغير قيد ورواها الجمهور والتحقيق ان رواية
 المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها
 بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه
 قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غيره مفسر [ثم البدعة] وهي السبب
 التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي [اما] ان تكون [بمكفر] كل
 يعتقد ما يستلزم الكفر [او بمفسق] فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور
 وقيل يقبل مطلقاً وقيل ان كل لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قول

والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفتها
مبتدعة وقد تبالح فتكفر مخالفتها فلواخذ ذاك على الاطلاق لاستلزم
تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امرا
متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد
عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذاك ضبطه لما يرويه
مع وزعه وتقواه فلا مانع من قبوله [والمثاني] وهو من لا يقتضي بدعته
التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقليل يرد مطلقا وهو
بعيد واكثر ما علل به ان في الراية عنه ترجيح الصحة وتنويعها بذكره
وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع شئ يشاركه فيه غير مبتدع
وقيل يقبل مطبقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم. وقيل [يقبل
من لم يكن داعية] الى بدعة لان تزئيل بدعته قد يحمله على
تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه من مذهبه وهذا [في
الاصح] واغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من
غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية [الا ان روى ما يقوي
بدعته فيرد على] المذهب [المختار وبه صرح] الحافظ ابو اسحق
ابراهيم بن يعقوب [الجوزجاني شيخ] ابي داود و [النسائي] في
كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زانغ عن الحق
اي عن السنة صادق المسجة فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه

ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى وما قاله متبج لان العلة
 التي ترد حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق
 مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله اعلم [ثم سوء الحفظ] وهو
 السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجع جانب
 امامته على جانب خطائه وهو على قسمين [بان كان لزما] للراوي
 في جميع حالاته [فـ] هو [الشاذ على رأى] بعض اهل الحديث [او]
 ان [كان] سوء الحفظ [طاريا] على الراوى اما لكثرة او لذهاب بصره او
 لاحتراق كتبه او عدمها بان كان يعتمد عليها فرجع الى حفظه فساء [فـ] هذا
 هو [المختلط] والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل
 واذا لم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الاسرفيه وانما يعرف ذلك
 باعتبار الخذين عنه [ومضى] تبوع السبي [الحفظ بمعتبر] كل يكون
 فوقة امثله لادونه [وكذا] المختلط الذي لا يميزو [المستور] الاسناد
 المرسل و [كذا] المدايس [اذا لم يعرف المحذوف منه] صار حديثهم
 حسنا لا لذاته بل وصفه بذلك [بـ] معتبر [المجموع] من المتابع والمتابع
 لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد
 سواء فاذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين
 من الختم ابن المذكورين و دل ذاك على ان الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتقائه
 الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف

بعضهم عن اطلاق اسم المحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن
من حيث القبول والرد [ثم الاسناد] وهو الطريق الموصلة الى
المتن و المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد وهو من الكلام وهو
[اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم] و يقتضى لفظه
اما [تصرّحاً او حكماً] ان المنقول بذلك الاسناد [من قوله] صلى
الله عليه وآله وسلم [او] من [فعله او] من [تقريره] مثال
المرفوع من القول تصرّحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرّحاً ان يقول الصحابي
رايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير
تصرّحاً ان يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان او فعل بحضرة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كذا ولا يذكر انكاره اذاك ومثال المرفوع من القول حكماً
لا تصرّحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات ما
لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالخبار عن
الامور الماضية من بدأ الخلق و اخبار الانبياء عليهم السلام او الاتية

كلامهم او الفتن و احوال يوم القيامة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله
 ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره
 بذلك يقتضي مخبراً له و ما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً
 للقاتل به و للموقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلماذا وقع الاحتراز عن القسم
 الثاني و اذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
 و مثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل الصحابي ما لا مجال
 للاجتهاد فيه فننزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة عليّ كرم الله
 وجهه في المصنف في كل ركعة اكثر من ركوعين و مثال المرفوع
 من التقرير حكماً ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم و لم يكن كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة
 ان الظاهر اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لدور دواعيهم
 على سواه عن امور دينهم و لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي
 فلا يقع من الصحابة فعل شدي و يستمرون عليه الا و هو غير ممنوع
 الفعل و قد استدلل جابر و ابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 العزل بانهم كانوا يفعلونه و القرآن ينزل و لو كان مما ينهي عنه لنهى
 هذه القرآن و يلتحق بقولي حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع

الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وآله وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يرويه او ينسبه او رواية او يبلغ به اورواه وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل و يريدون به النبي صلى الله عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا فالأكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يضافها إلى صاحبها كسنة العمرين وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي رحمه الله في اصل المسئلة قولان و ذهب الى انه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية و أبو بكر الرازي من الحنفية و ابن حزم من اهل الظاهر و احتجوا بان السنة تتردد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين غيره و اجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسام بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حديث قال له ان كنت تريد السنة فتهجر بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و سالم و هل يعنون بذلك الاسننه فنقل سالم و هو احد فقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة اتهم اذا اطلقوا الهنة لا يريدون بذلك الا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و اما قول بعضهم

ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فجوابه انهم تركوا الحزم بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول ابي قلابه عن
انص من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا اخرجاه
في الصحيح قال ابو قلابه لو شئت لقلنت ان انسا رفعه الى النبي صلى
الله عليه وسلم اى لو قلنت لم اكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن
ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى و من ذلك قول الصحابي
امرنا بكذا و نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله لان
مطلق ذلك ينصرف بظاهرة الى من له الامر و النهي و هو رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم و خالف في ذلك طائفة و تمسكوا
باحتمال ان يكون المراد غيرة كسر القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء
او الامتنباط و اجيبوا بان اصل هو الاول و ماعداه محتمل لكنه
بالنسبة اليه مرجوح و ايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت
لا يفهم عنه ان امره الا رئيسه و اما قول من قال يحتمل ان يظن
ما ليس بامر امرنا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما
لومرج فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكذا و هو احتمال
ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد
التحقيق و من ذلك قوله كنا نفعل كذا فلا حكم الرفع ايضا كما
تقدم و من ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الفعل بانه
طاعة لله او لرسوله او معصيته كقول عمر بن الخطاب يوم الشك الذي

يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فلماذا حرم
الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
[او] ينتهي غاية الاسناد [الى الصحابي كذلك] اى مذكور ما
تقدم في كون اللفظ يقتضى التصريح بان المنقول هو من قول
الصحابي او من فعلة او من تقريرة ولا يجيى فيه جميع ما تقدم بل
معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا
المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث امتطردت منه الى تعريف
الصحابي من هو فقلت [وهو من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولو بخللت ردة في الاصح]
والمراك باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماشة ووصول احدهما
الى الآخر وان لم يكلمه و يدخل فيه رواية احدهما الآخر سواء كان
ذلك بنفسه او بغيره والتعبير باللقى اولى من قول بعضهم الصحابي
من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه يخرج ابن ام مكتوم
ونحوه من العميات وهم صحابة بلا تردد واللقى في هذا التعريف
كالجنس وقواي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور
لكن في حال كونه كافرا وقواي به فصل ثان يخرج من لقية مؤمنا
لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام لكن هل يخرج من لقية مؤمنا بانه

هيبعث ولم يذكر البعثة وفيه نظر وقولي ومات على السلام فصل
 ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقينه مومنا ومات على الردة كعبيد الله
 بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخللت ردة اى بين اقيه له مومنا به
 وبين موته على السلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
 في حيوته ام بعد موته وسواء اقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة
 الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن
 قيس فانه كان ممن ارتد واتي به الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه
 اميرا فعاد الى الاسلام فقبلى منه ذلك وزوجه اخته ولم يتخلف
 لحد من ذكره في الصحابة ولا من تخريج احاديثه في المسانيد وغيرها
 تنبيهان احدهما لاختفاء رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وآله
 وسلم وقاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلزمه او لم يحضر
 معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا او ماشاه قليلا وراه على بعد او
 في حال الطفوية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس
 له منهم سماع منه فحديثه مبرسل من حيث الرواية وهم مع ذاك
 معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الروية وتأييدهما يعرف
 كونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة
 او بعض ثقات التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت

دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل [او] ينتهي غاية الاسناد [الى التابعي وهو من لقي] [الصحابي كذلك] وهذا متعلق بالتبقي وما ذكر معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة وصحة السماع او التمييز وبقي دين الصحابة والتابعين طبقة اختلاف في احكامهم باي القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والامام ولم يروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعدهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه انصح في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل القرن الاول والصحیح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مساميا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالنجاشي اولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اميئة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مومنا به في حيوته اذ ذاك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الروية من جانبه صلى الله عليه وسلم [فَا] 'اقسم [الاول] مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غاية الاسناد هو [المرفوع] سواء كان ذلك الانتهاء بامداد متصل ام لا [والثاني

[الموقوف] وهو ما ينتهي الى الصحابي [والمثلث المقطوع] وهو ما ينتهي الى التابعي [ومن دون التابعي] من اتباع التابعين فمن بعدهم [فيه] اي في التسمية [مثله] اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع ذاك مقطوعا وان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم و المقطوع من مباحث المتن كما يرى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا و بالعكس تجوزا عن الاصطلاح [ويعال للاخيرين] اي الموقوف والمقطوع [الثر والمسند] في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو [مرزوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال] فقولى مرزوع كاجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعنة امداس والمعاصر الذي لم يثبت لفيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الامة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر جماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بعدد

متصل يسمى هذه مسندا لكن قال ان ذلك قد يأتي لكن بقلة
 زابعد ابن عبد البر حديث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه
 يصدق على المرمول والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا والاقائل
 به [فان قل عدده] اى عدد رجال السند [فاما ان ينتهي الى النبي
 صلى الله عليه وسلم] بذلك العدد القليل بالنسبة الى هند آخر
 برد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير [او] ينتهي [الى امام]
 من ائمة الحديث [ذى صفة عليّة] كأحفظ والفقه والضبط
 والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقبضية للترجيح [كشعبة]
 ومالك والذوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم [فالاول] وهو
 ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم [العلو المطلق] فان اتفق
 ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصوره العلوفه موجودة
 مالم يكن موضوعا فهو كعدم [والثاني] العلو [النسبي] وهو ما يقل
 العدد فيه الى ذاك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه
 كذيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير
 منهم بحيث اهملوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا
 فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه مامن راو من رجال الاسناد
 والخطاء جائز عليه فلما كثرت الوحائط وطال السند كثرت مظالم
 التجويز وكلما قلت قلت فان كان فى النزول مزية ليست فى العلو
 كل يكون رجالة اوثق منه او احفظ او افقه او الاتصال فيه اظهر فلا تردد

في إن النزول حينئذ أولى وأما من رجع النزول مطلقا واحتج بان كثرة
البحث يقتضى المشقة فيعظم الاجر نذاك ترجيح بامراجبني عما
يتعلق بالتصحيح والتضعيف [وفيه] اى وفي العلو النسبي [الموافقة
وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه] اى الطريقة
التي تصل الى ذاك المصنف المعين مثله روى البخاري عن قتيبة عن
مالك حديثا فلورويانا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورويانا
ذلك الحديث بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثلا لكن
بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في
شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه [وفيه] اى في العلو النسبي
[البديل هو الوصول الى شيخ شيخه كذلك] كان يقع لنا ذاك الاسناد
بعينه من طريق اخرى الى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي
بدلا فيه من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والا
فاسم الموافقة والبديل واقع بدونه [وفيه] اى في العلو النسبي [المساواة]
[وهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره] اى الاسناد [مع اسناد
احد المصنفين] كان يروى النعائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فيقع لنا ذاك الحديث بعينه
واسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فنسادي النعائي من حيث العدد
منقطع النظر عن ملاحظة ذاك الاسناد الخاص [وفيه] اى في العلو

القبيبي أيضا [المصافحة وهي الامتواء مع تلميذ ذات المصنف]
 على الوجه المشروح أولا وسميت مصافحة لان العادة جرت في الغالب
 بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن في هذه الصورة كانا لقينا النسائي
 فكانا صافحناه [ويقابل العلو باقسامهم] المذكورة [النزول] فيكون
 كل قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم
 ان العلوق قد يقع غير تابع للنزول [فان تشارك الراوي ومن روى عنه
 في امر] من الامور المتعلقة بالرواية [مثل السن واللقى] وهو اخذ
 عن المشايخ [فهو] النوع الذي يقال له رواية [الاقران] لانه حينئذ يكون
 راويا عن قريبه [وان روى كل منهما] اى من القرينين [عن الآخر
 فهو] المديح [وهو اخص من الاول فكل مديح اقران وليس كل اقران
 مديح] وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف ابوالشيخ الصبهازي
 في الذي قبله و اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروى
 عن الآخر فهل يسمى مديحا فيه بحث و الظاهر لا لانه من رواية
 الاكابر عن الاصاغر والتدريج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي
 ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجزئ فيه هذا [وان روى
 الراوي [عن] هو [دونه] في السن اوفى اللقى اوفى المقدار [فهذا النوع
 هو رواية [الاكابر عن الاصاغر ومنه] اى من جملة هذا النوع وهو
 اخص من مطلقة رواية [الابعاء عن الابداء] والصحابة عن التابعين
 والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك [وفي عكسه كثرة] لانه هو اعمدة

المسلوكة الغالبة و فائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم و تفضيل
الناس منازلهم و قد مدلف الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء تصديقا .
و انرد جزء الطيف في رواية الصحابة عن التابعين و جمع الحافظ صلاح^(ن)
الدين العلوي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم و قسمه اقساماً
فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى و منه ما يعود
الضمير فيه على ابيه و بين ذلك و حققه و خرج في كل ترجمة
حديثاً من مرويه و قد لخصت كتابه المذكور و زدت عليه تراجم كثرية
حداً و أكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء باربعة عشر أباً
[و ان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم موت احدهما] على الآخر
[فهو السابق و اللاحق] و أكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين
الرايين الواقعين فيه في الوفاة مائة و خمسون سنة و ذلك ان الحافظ
الهيتمي سمع منه ابو علي البرداني احد مشايخه حديثاً و رواه عنه
ومات على راس الخمس المائة ثم كن آخر اصحاب السلفي بالسمع
سبطه ابو القاسم عبد الرحمن ابن مكى و كانت وفاته سنة خمسين
و ست مائة و من قديم ذاك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي
العباس السراج اشياء في التاريخ و غيره و مات سنة ست و خمسين

و مأتين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسين الخفاف
و مات سنة ثلث و تسعين و ثلث مائة و غالب ما يقع من ذلك
ان المسموع منه قد يتاخر بعد موت احد الراويين زمانا حتى
يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرا طويلا
فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة و الله اعلم [و ان روى]
الراوي [عن اثنين متفقين الاسم] او مع اسم الاب او مع اسم الجد
او مع النسبة [و ام يتميزا] بما يخص كلا منهما فان كانا ثقتين لم يضر
و من ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن
ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد
غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى
الذهلي - وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري و من اراد
لذلك ضابطا كليا يمتاز به احدهما عن الآخر [فباختصاصه] اي الشيخ
المروني عنه [باحد هما يتبين المهمل] و متى لم يتبين ذلك او كان
مختصا بهما معا فاشكale شديد فيرجع فيه الى القرابين و الظن الغالب
[و ان روى] عن شيخ حدبنا [و جحد الشيخ مرويه] فان كان [جزمنا]
كان يقول كذب علي او ما رويت هذا و نحو ذلك فان وقع منه ذلك
[رد] ذلك اخبر المكذب واحد منهما لا بعينه و لا يكون ذلك قادحا في
و احد منهما للتعارض [او] كان جمده [احتمالا] كان يقول ما اذكر هذا
اولا و اعرفه [قبل] ذلك الحديث [في الاصح] لان ذلك يحمل على نهيان

الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحديث
 إذا ثبت الأصل بالحديث يثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً
 عليه وتبعاً له في النفي وهذا متعقب فإن عدالة الفرع يقتضي
 صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه فالثبت مقدم على الذافي وأما
 قياس ذلك بالشهادة فغامد لأن شهادة الفرع لا تجمع مع القدرة على
 شهادة الأصل بخلاف الرواية فانفردا [وفيه] أي في هذا النوع
 صنف الدارقطني كتاب [من حدث ونسي] وفيه ما يدل على
 تقوية المذهب الصحيح. يكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما
 مرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواة عنهم صاروا
 يروونها عن الذين رويها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح
 عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليدين قال
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسأله عنه فلم يعرفه فقلت أن
 ربيعة حدثني بذلك فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني
 ربيعة عن أبي أني حدثته عن أبي به و نظائره كثيرة [وإن اتفق الرواة]
 في إسناد من الأسانيد [في صيغ الأداء] كسمعت فلانا قال سمعت
 فلانا أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ وأوغرها من
 [الحالات] القولية كسمعت فلانا يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان
 الخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا تمر الخ أو القولية والفعلية

مَقَالُ كُفَوَاهُ حَدَّثَنِي فَلَانٌ وَهُوَ أَخَذَ بِلَحِيَّتِهِ قَالَ أَمِنْتُ بِالْقُدْرِ إِلَى
 آخِرِهِ [فَهُوَ الْمَسْلُوسُ] وَهُوَ مِنْ صَفَاتِ الْأَسْنَادِ وَتَدْيِيقِ التَّسْلُوسِ
 فِي مَعْظَمِ الْأَسْنَادِ كَحَدِيثِ الْمَهْلُوسِ بِالْأُولَى فَإِنَّ السَّلسِلَةَ تَنْقُصُ
 فِيهِ إِلَى سَفْيَانِ بْنِ عَيْنِيَّةٍ فَقَطْ وَمِنْ بَيِّنَاتِ مَسْلُوسَاتِهِ إِلَى مُنْتَهَا فَقَدُوهُمْ
 [وَصِيغُ الْإِدَاءِ] الْمَشَارِ إِلَيْهَا عَلَى ثَمَانِ مَرَاتِبٍ الْأُولَى [مَمَعَتٌ
 وَحَدَّثَنِي ثُمَّ أَخْبَرَنِي وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ] وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ
 [ثُمَّ قَرَأْتُ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ] وَهِيَ الثَّلَاثَةُ [ثُمَّ أَنْبَأَنِي] وَهِيَ الرَّابِعَةُ
 [ثُمَّ قَاوَلَنِي] وَهِيَ الْخَامِسَةُ [ثُمَّ شَافَهْتَنِي] أَيْ بِالْإِجَازَةِ وَهِيَ
 السَّادِسَةُ [ثُمَّ كَذَبَ لِي] أَيْ بِالْإِجَازَةِ وَهِيَ السَّابِعَةُ [ثُمَّ عَنْ وَنَحْوِهَا]
 مِنَ الصِّيغِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلِسَّمَاعِ وَالْإِجَازَةِ وَلِعَدَمِ السَّمَاعِ أَيْضًا وَهَذَا
 مِثْلُ قَالٍ وَذَكَرُورٍ وَالْفُظْطَانِ [الْأَوَّلَانِ] مِنْ صِيغِ الْإِدَاءِ وَهُمَا مَمَعَتٌ
 وَحَدَّثَنِي صَاحِبَانِ [لَمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ] وَتَخْصِيصُ
 التَّحْدِيثِ بِمَا سَمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ هُوَ الشَّايِعُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ
 أَصْطِلَاحًا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ وَفِي إِدْعَاءِ
 الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا تَكْلُفٌ شَدِيدٌ لَكِنْ لَمَّا تَقَرَّرَ الْأَصْطِلَاحُ صَارَ ذَلِكَ حَقِيقَةً
 عَرَفِيَّةً فَتَقَدَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَصْطِلَاحَ إِنَّمَا شَاعَ
 عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ وَمِنْ تَبَهُمِهِمْ وَأَمَّا غَالِبُ الْمَغَارِبَةِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا الْأَصْطِلَاحَ
 بَلِ الْإِخْبَارُ وَالتَّحْدِيثُ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ [فَإِنَّ جَمْعَ الرَّائِي] أَيْ
 أَتَى بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فِي الصِّيغَةِ الْأُولَى كَمَا يَقُولُ حَدَّثَنَا فَلَانٌ أَوْ سَمِعْنَا

فلانا يقول [فهو] دليل على انه جمعة [مع غيره] وقد يكون القوم
للعظمة لكن بقلة [واولها] اى صيغ المراتب [اصرحها] اى اصرح
صيغ الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتل الواصلة ولان حدثني
قد يطلق في الاجازة تديسا [ورائعها] مقداراً [ما] يقع [في الاملاء]
لما فيه من التثبت والتحفظ [و الثالث] وهو اخبرني [و الرابع]
وهو قرأت عليه [لمن قرأ بنفسه] على الشيخ [فان جمع] كان
يقول اخبرنا او قرأنا عليه [فهو كالتخامص] وهو قرى عليه وانا
اسمع وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير
بالاخبار لانه انصح بصورة الحال • تنبيه • القراءة على الشيخ احد وجوه
التحمل عند الجمهور و ابعد من ابي ذلك من اهل العراق وقد
اشند انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك
حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ وذهب
جمع جم منهم البخاري وحكاه في اوائل صحيحه عن جماعة من
الأئمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى في
الصحة والقوة سواء والله اعلم [والاباء] من حيث اللغة واصطلاح
المتقدمين [بمعنى الاخبار الاني عرف المتأخرين مهول للاجازة كعن]
لانها في عرف المتأخرين للاجازة [و عنونة المعاصر محمولة
على السماع] بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرحلة اى مة قطعة فشرط
حملها على السماع ثبوت المعاصرة [الا من المدلح] فانها ليست

محمولة على السماع [وقيل يشترط] في حمل منعنة المعاصر على
السماع [يثبت لقاؤهما] أى الشيخ والراوي عنه [وأو مرة] واحدة
ليحصل الامن في باقى منعنة عن كونه من المرحل الخفي [وهو
المختار] تبعاً لعلي بن المديني و البخاري وغيرهما من النقاد و
[وأطلقوا المشاهدة في الإجازة المذلف بها] تجوزا [و] كذا [الكتابة في
الإجازة المكتوب بها] وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين
بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث
الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانما كتب اليه بالإجازة فقط
[و اشترطوا في صحة] الرواية [بالمناوذة] اقترانها بالاذن بالرواية وهى [
اذا حصل هذا الشرط] ارفع انواع [الإجازة] لما فيها من التعيين
والتشخيص و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
او يحضر الطالب اصل الشيخ و يقول له فى الصورتين هذه روايتي
عن فلان فاروة عنى و شرطه ايضا ان يمتنه منه اما بالتمليك و اما
بالعارية ليقل منه و يقابل عليه و الا ان ناوله و استرد في الحال
فلا يتبين ارنعته لكن لها زيادة مزية على الإجازة المعينة وهى ان
يجزى الشيخ برواية كتاب معين و يعين له كيفية روايته له و اذا خلت
المناوذة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور و جنح من اعتبرها الى ان
مناواته اياها تقويم مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد و قد
ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من العلماء و لو لم يقرن

ذلك بالاذن بالرواية كلهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي فرق قوي بين منالة الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين ارساله بالكتاب اليه من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن [وكذا اشترطوا الاذن في المجازة] وهي ان تجد بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت بخط فلان ولا يصوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فتلطوا [و] كذا [الوصية بالكتاب] وهي ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من ائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابي ذاك الجمهور الا ان كان له منه اجازة [و] كذا اشترطوا الاذن بالرواية [في الاعلام] وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بلغني اردى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا عبرة بذاك [كاجازة العامة] في المجاز له لا في المجاز به كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة الفلانية. وهو اقرب الى الصحة اقرب الانحصار [و] كذا الاجازة [للمجهول] كان يكون سبهما او مهملًا [و] كذا الاجازة [للمعروف] كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان وقت قيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك وامن سيولد لك و اقرب عدم الصحة ايضا و كذا الاجازة لموجود او معدوم عاقبتهم بمشقة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول

اجزت لك ان شئت و هذا [على الصبح في جميع ذلك]
 وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه
 الخطيب و حكاة عن جماعة من مشايخه و استعمل الاجازة
 للمعذور من القدماء ابوبكر بن ابي داود و ابو عبد الله بن هندية
 و استعمل المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن خزيمة و روى بالاجازة العامة
 جمع اثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ترتيبهم على حروف المعجم
 لكثرتهم و كل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة
 الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء و
 ان كل العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع
 بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور مانها تزداد ضعفا
 لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا و الله اعلم و الى هذا
 انتهى الكلام في انسام صيغ الاداء [ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
 و اسماء آبائهم] فصاعدا [و اختلفت اشخاصهم] سواء اتفق في ذلك
 اثنان منهم ام اكثر و كذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية و النسبة
 [فهو] النوع الذي يقال له [المتفق و المفترق] و فائدة معرفته خشية
 ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه الخطيب كتابا
 هاتلا وقد لخصته وزدت عليه شيئا كثيرا و هذا عكس ما تقدم من
 النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان يظن الواحد اثنين و هذا
 يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا [و ان اتفقت الاسماء خطأ]

[و اختلفت نطقا] مواد كل مرجع الاختلاف النقط او الشكل [فهو المؤلف والمختلف] ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي ابن المديني اشد التصحيف ما يقع في السماء ووجهه بعضهم بانه شيء لا يدخله القياس ولا تقبل شيء يدل عاينه والبعده وقد صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافته الى كتاب التصحيف له ثم افرد بالتأليف عبد الغني بن معيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه الاسماء وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدارطوني في ذاك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذبلا ثم جمع الجميع ابو نصر بن مأكولا في كتابه الاكمال واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه اوهاصهم وبيّنها وكتابه من اجمع ما جمع في ذاك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته وتجدد بعده في مجلد ضخّم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف وكذا ك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذاك مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم مكثر فيه الغلط والتصحيف المبادئ لموضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد واحد نصبطه بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا مما اهماء او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك [و ان اتفقت الاسماء] خطأ ونطقا [واختلفت الاباء] نطقا مع ايتلافها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين

و محمد بن عقيل بضمها الاول نسيابوري و الثاني فريابي و هما مشهوران و طبقتهما متقاربة [او بالعكس] كان تختلف الاسماء نطقا و تأتلف خطأ و يتفق الآباء نطقا و خطأ كشريج بن النعمان و سريج بن النعمان الاول بالشين المعجمة و الحاء المهملة و هو تابعي يروي عن علي رضي الله عنه و الثاني بالسين المهملة و الجيم وهو من شيوخ البخاري [فهو] النوع الذي يقال له [المتشابه] و قد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بمفاته اولاهو كذاير الفائدة [و كذا ان وقع] ذلك [الاتفاق في الاسم و اسم الاب و الاختلاف في النسبة و يتركب منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق و الاشتباه في الاسم و اسم الاب مثلا [إلا في حرف او حرفين] فأكثر من احدهما او منهما و هو على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة و نونين بينهما الف و هم جماعة منهم العوفي بفتح العين و الواو ثم القاف شيخ البخاري و محمد بن سيار بفتح السين المهملة و تشديد الياء التحتانية و بعد الالف راء و هم ايضا جماعة منهم اليمامي شيخ صمر بن يونس و منها محمد بن عهدين بضم الحاء المهملة و نونين بينهما ياء تحتانية الاولى مقصورة تابعي يروي عن ابن عباس رضي الله عنه

و غيره و محمد بن جبيل بالجم بعدها باء موحدة و آخرة راء و هو محمد بن جبيل بن مطعم تابعي مشهور ايضا و من ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور و مطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه ابو حذيفة النهدي و منه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد و آخرون و احيد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية و هو شيخ بخاري يروي عن عبد الله بن احمد البكندي و من ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الاول بالحاء للمهملة و الغاء بعدها صاد مهملة و الثاني بالجم و العين المهملة بعدها فاء ثم راء و من امثلة الثاني عبد الله بن زيد و هم جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان و اسم جده عبد رب و راوي حديث الوضوء و اسم جده عاصم و هما انصاريان و عبد الله بن يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب و الزاي مكسورة و هم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى و حديثه في الصحيحين و القاري له ذكر في حديث عايشة رضي الله تعالى عنها و قد زعم بعضهم انه الخطمي و فيه نظر و منها عبد الله بن يحيى و هم جماعة و عبد الله بن نجى بضم النون و فتح الجيم و تشديد الياء تابعي معروف يروي عن علي رضي الله تعالى عنه [او] يحصل الاتفاق في الخط و النطق لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه

[بالتقديم و التأخير] اما في الاسمين جملة [ارنحو ذلك] كان يقع التقديم و التأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشتبه به مثال الاول الاسود بن يزيد و يزيد بن الاسود و هو ظاهر و منه عبد الله بن يزيد الخطمي و يزيد بن عبد الله و مثال الثاني ايوب بن هيار و ايوب بن يسار الاول مدينى مشهور و ليس بالقوي و الآخر مجهول .

* خاتمة *

[و من المهم] عند المحققين [معرفة طبقات الرواة] و فائدة الاسم من تداخل المشبهين و امكن الاطلاع على تبين التدايس و الوقوف على حقيقة المراد من العننة و الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن و لقاء المشايخ و قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانه بن مالك فانه من حديث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه وآله و سلم يمد في طبقة العشرة . مثلاً و من حديث مفر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان و غيره و من نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الغالبة جعلهم طبقات و الى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي و كتابه اجمع ما جمع في ذلك و كذلك من جاء بعد الصحابة رضي الله تعالى عنهم و هم اتابعون و من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضاً و من نظر اليهم

باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل منهما وجه
 [و] من المهم ايضا معرفة [مواليدهم ووفياتهم] لان بمعرفتها يحصل
 الايمن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس
 كذلك [و] من المهم ايضا معرفة [بلدانهم] واطانهم وفائدته الايمن
 من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا بالنسبة [و] من المهم ايضا
 معرفة [احوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة] لاجل الراوي اما ان يعرف
 عدائته او يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك [و] من
 اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة [مراتب الجرح] والتعديل لانهم قد
 يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله وقد بينا اسباب
 ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم شرحها مفصلا و
 الغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب [و]
 للجرح مراتب [اسوءها الوصف] بما دل على المباغة فيه واصرح
 ذلك التعبير [با فعل كاذب الناس] وكذا قولهم اليه المنتهى
 في الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك [ثم دجال او وضاع او كذاب]
 لانها وان كان فيها نوع مباغة لكنها دون التمي قبلها [وامهله]
 اي الالفاظ الدالة على الجرح قولهم [لين اوميتي الحفظ او فيه ادنى
 مقال] وبين اسوء الجرح وامهله مراتب لا تخفى نقولهم متروك او
 سافط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف
 او ليس بالقوي او فيه مقال [و] من المهم ايضا معرفة [مراتب

التعديل و ارفعها الوصف] ايضاً بما دل على المبالغة فيه و اصرح
 ذلك التعبير [بانها كونها للناس] او اثبت الناس او اليه المنتهى
 في التثبت [ثم ما تاكد بصفة] من الصفات الدالة على
 التعديل [او صفتين كثرة ثقة] او ثبت ثبت [او ثقة حانظ] او عدل
 ضابط او نحو ذلك [واناها ما اشعر بالقرب من اهل التجريح كشيخ]
 و يروى حديثه و يعتبر به و نحو ذلك و بين ذاك مراتب لا تخفى
 [و] هذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها ههنا لتكملة الفائدة فاقول [تقبل
 التزكية من عارف باسبابها] لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد
 ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة و اختبار [ولو] كانت التزكية صادرة
 [من] مركز [واحد على الاصح] خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من
 اثنين احباها بالشهادة في الاصح ايضاً و الفرق بينهما ان التزكية
 تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد و الشهادة تقع من الشاهد
 عند الحكم فانقروا و لو قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في
 الراوى مستندة من المزكي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره
 لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون
 بمنزلة الحكم و ان كان الثاني فيجوز فيه الخلاف فيبين انه ايضاً
 لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما
 تفرع عنه و الله اعلم و ينبغي ان لا يقبل الجرح و التعديل الا من
 عدل متيقظ فلا يقبل جرح من انطرد فيه فجرح بما لا يقتضى رداً

لحديث المحدث كما لا يقبل تركية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق
التركية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء ~~العلم~~ في نقد الرجال
لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
وفي على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك
حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في
هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
تثبت كل كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل
في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح
بغير فحرز اقدم على الطعن في مسلم بري من ذلك و
وسمه بهيسم هو يبقى عليه عار ابدًا والآفات تدخل في هذا
تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
وتارة من المخافة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا
ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل
برواية المبتدع [والجرح مقدم على التعديل] واطلق ذلك جماعة
ولكن ~~سحله~~ [ان صدر مبيّنا من عارف باسبابه] لانه ان كان غير
مفسر لم يقدم فيمن ثبتت عدالة وان صدر من غير عارف بالمعاب
لم يعتبر به ايضا [فان خلا] المجروح [عن تعديل قبل] الجرح فيه
[محملا] غير مبدى السبب اذا صدر من عارف [على المختار]
لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في حيز المجهول واعمال قول الجرح

أولى من أهمل أموال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه * فصل *

[و] من المهم في هذا الفن [معرفة كنى المسمين] ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يومن ان ياتي في بعض الروايات مكنى لئلا يظن انه آخر [و] معرفة [اسماء المكئين] وهو عكس الذى قبله [و] معرفة [من اسمه كنيته] وهو قليل [و] معرفة [من اختلف في كنيته] [و] هم كثيرون معرفة [من كذرت كناه] كابن جريح له كنيستان ابو الوليد و ابو خالد [و] كثرت [بعبوته] والقابه [و] معرفة [من وافقت كنيته] [اسم ابيه] كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نعبه الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحاق فنصب الى التصحيح وان الصواب اخبرنا ابو اسحق [او بالعكس] كاسحق ابن ابي اسحاق العبدعي [و] وافقت [كنيته كنية زوجته] كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابيان مشهوران [او وافق اسم شيخه] اسم ابيه [كاربعة بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن شعبد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والده بل ابوه بكري و شيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده [و] معرفة [من نسب الى غير ابيه] كالمقداد بن الاسود نسب الى العمود الزهري لانه تبناه و انما هو المقداد بن عمرو [و] نسب الى [امه] كابن عليّة وهو اسمعيل ابن ابراهيم بن مقسم

أَخَذَ الثَّقَاتِ وَعَلِيَّةُ أُمُّ أُمِّهِ اشْتَهَرَتْ بِهَا وَكَانَ لَا يُحِبُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ
 ابْنُ عَلِيَّةٍ وَهَذَا كَانَ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا اسْمُعِيلُ الَّذِي يُقَالَ لَهُ
 ابْنُ حَلِيَّةٍ [أَوْ] نَسَبَ [إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ] كَالْحَذَاءِ ظَاهِرَةٌ
 أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى مَنَاعَتِهَا أَوْ بَيْعَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ يُجَالِسُهُمْ
 فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِمْ وَكَسَلِيْمَانُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَنِي التَّيْمِ وَلَكِنْ نَزَلَ فِيهِمْ
 وَكَذَا مَنْ نَسَبَ إِلَى جَدَّةٍ فَلَا يَرْمِزُ التَّبَاسُّعَ بَعْنٌ وَافْتَقَرَ اسْمُهُ اسْمُهُ
 اسْمُ أَبِيهِ اسْمُ الْجَدِّ الْمَذْكُورِ [وَ] مَعْرِفَةٌ [مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّةٌ]
 كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَفَدَّ يَقَعُ
 أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْمَسْلُوسِ وَتَدَّ يَتَّفَقُ الْاسْمُ
 وَاسْمُ الْأَبِّ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ وَاسْمُ أَبِيهِ فَصَاعِدًا كَبَى الْيَمَنِ الْكُنْدِيُّ
 وَهُوَ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ [أَوْ] اتَّفَقَ اسْمُ الرَّوْضِيِّ [اسْمُ
 شَيْخِهِ وَشَيْخُهُ فَصَاعِدًا] كَعَمْرَانَ عَنْ عَمْرَانَ عَنْ عَمْرَانَ الْأَوَّلِ
 يَعْرِفُ بِالْقَصِيرِ وَالثَّانِي أَبُو الرَّجَاءِ الْعَطَارْدِيُّ وَالثَّلَاثُ ابْنُ حُصَيْنٍ
 الصَّحَابِيُّ وَكَسَلِيْمَانُ عَنْ سَلِيْمَانَ عَنْ سَلِيْمَانَ الْأَوَّلِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ
 أَيُّوبَ الطَّبْرَانِيِّ وَالثَّانِي ابْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ وَالثَّلَاثُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 الدَّهْشَقِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَلْتِ شَرْحَبِيلٍ وَتَدَّ يَقَعُ ذَلِكَ لِلرَّوْضِيِّ
 وَشَيْخُهُ مَعَا كَبَى الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْعَطَارُ مَشْهُورٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي
 عَلِيٍّ الْأَمْبَهَانِيِّ أَحْدَادُ كُلِّ مِنْهُمَا اسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
 أَحْمَدَ فَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ وَانْتَرَقَا فِي الْكُنْيَةِ وَالْفَسْبَةِ إِلَى الْبَلَدِ وَالْمَنَاعَةِ وَ

صنف فيه ابو موسى المديني جزءا حافلا [و] معرفة [من اتفق اسم شيخه]
 [و الراوي عنه] و هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح و نائذته
 رفع اللبس عمن يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فمن امثله البخاري
 روى عن مسلم و روى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراهيدي
 البصري و الراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح
 و كذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم روى
 عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها ومنها
 يحيى بن ابي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام فشيخه هشام
 بن عروة و هو من اقربائه و الراوي عنه هشام بن ابي عبد الله
 الدستوائي و منها ابن جريج روى عن هشام و روى عنه هشام
 فالاعلى بن عروة و الادنى ابن يوسف الصنعاني و منها الحكم بن عتيبة
 روى عن ابن ابي ليلى و روى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن
 و الادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور و امثله كثيرة [و]
 من المهم في هذا الفن [معرفة الاسماء المجردة] وقد جمعها جماعة
 من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات و
 ابن ابي خيثمة و البخاري في تاريخهما و ابن ابي حاتم في الجرح
 و التعديل و منهم من افرد الثقات كالعجاي و ابن حبان و ابن شاهين
 و منهم من افرد المجروحين كابن عدي و ابن حبان ايضا و منهم
 من تقيد بكتلب مخصوص كرجال البخاري لابي نصر الكلاباذي

رجال مسلم لابی بكر بن منجوبة ورجالهما معا لابی الفضل بن طاهر
 ورجال ابي داود لابی علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
 النسائي لجماعة من المغاربة ورجال السنة الصحيحين وابي داود
 و الترمذي و النسائي و ابن صاجة لعبد الغني المقدسي في كتاب
 الكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال وقد اخصته وزدت عليه
 اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب و جاء مع ما اشتمل عليه من
 الزيادات قدر ثلث الاصل [و] من المهم ايضا معرفة الاسماء [المفردة]
 وقد صنف فيه الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي فذكر اشياء
 تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صندي بن سنان احد الضعفاء
 وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل مينا مهملة و سكون الغين المعجمة
 بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب و
 ايمس هو فردا نفى الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صندي الكوفي
 وثقه ابن معين و فرقه بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي
 صندي ابن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
 انتهى و اظنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم و اما كون العقيلي ذكره
 في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره عنه و ليست الامة منه
 بل هي من الراوي عنه عتبة بن عبد الرحمن و الله اعلم و من
 ذلك مندر بالمهملة و المون بوزن جعفر و هو مؤلف زباج الجذامي له صحبة
 و رواية و المشهور انه يكنى ابا عبد الله و هو اسم فرد لم يتهم به غيره فيما

نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن منذر
 سندر ابو الاسود و روى له حديثا و تُعَقَّبَ عليه ذلك بانه هو الذي
 ذكره ابن منذر و قد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي
 في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سندر مولى زنديع و قد
 حررت ذلك في كذابي في الصحابة [و] كذا معرفة [الكنى] المجردة و
 المفردة [و] كذا معرفة [اللقاب] و هي تارة تكون بلفظ الاسم و تارة تكون
 بلفظ الكنية و تقع بسبب عاهة او حرفة [و] كذا معرفة [الانساب] و هي
 تارة تقع [الى القبائل] و هو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين
 [و] تارة [الى الاوطان] و هذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى
 المتقدمين و النسبة الى الوطن اعم من ان يكون [بلاد] او ضياعا او سكنا او
 مجاورة [و] قد تقع [الى الصنائع] كالخياط [و الحرف] كالبنزاز
 [و يقع فيها الاتفاق و الاشتباه كالاسماء و قد يقع [الانساب] [القبا] و
 خالد بن مخلد القطواني كن كوفيا و يلقب بالقطواني و كان
 يعصب به [و] من المهم ايضا [معرفة اسباب ذلك] الى الانقلاب
 و النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها [و] كذا [معرفة الموالى من
 اعلى و من اسفل بالرق او بالحلف] او بالاسلام لان كل ذلك
 يطلق عليه مولى و لا يعرف تمييز ذلك الا بالتقصيص عليه [معرفة و

الاخوة و الاخوات] وقد صنف فيه القدماء كعلي ابن المديني
[و] من المهم ايضا [معرفة ادب الشيخ والطالب] ويشتركان في
تصحيح النية و التطهير من اعراض الدنيا و تحسين الخلق و يتفرد
الشيخ بان يسمع اذا احتسب اليه و لا يحدث ببلد فيه اولى منه بل
يرشد اليه و لا يترك اسماع احدانية فاسدة و ان يتطهرو و يجلس
بوقار و لا يحدث قائما و لا عجلا و لا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك
و ان يمسك عن التحديث اذا خشي التغير او الفساد او المرض او
هرم و اذا اتخذ مجلس الاملاء بان يكون له مستدلى يقظ و يتفرد
الطالب بان يوقر الشيخ و لا يفتخر به و يرشد غيره لما سمعه و لا يدع
الاستفادة لحياء او تكبر و يكتب ما سمعه تاما و يعتني بالتقيد و الضبط
و يذكر بمحفوظه المرسخ في ذهنه [و] من المهم معرفة [سن
الاحمل و الاداء] و الاصح اعتبار من التحمل بالتميز هذا في السماع
و قد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال في مجالس الحديث
و يكادون لهم انهم حضروا و لابد في مثل ذلك من اجازة المسمع
و الاصح في من الطالب بنفسه ان يتاهل لذلك و يصح تحمل الكثر
ايضا اذا اداه بعد املامه و كذا الفاسق من باب الاولى اذا اداه بعد
توبته و ثبوت عدالته و اما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمان
معين بل يقيد بالاحتياج و اتاهل لذلك و هو مختلف باختلاف
الاشخاص و قال ابن خلد اذا بلغ الخمسين و لا ينكر عليه عند الاربعين

وَتَعْقِبُ بِهِمْ حَدِيثَ قَبْلِهَا كَمَا لَكَ [و] مِنْ الْمُهْمِ مَعْرِفَةُ [صِفَةِ
 كِتَابَةِ الْحَدِيثِ] وَهُوَ أَنْ يَكْتُبَ مَبِينًا مَفْسُورًا وَيَشْكُلَ الْمَشْكُلَ
 مِنْهُ أَوْ يُلْقِطَهُ وَيَكْتُبَ السَّاقِطَ فِي الْحَاشِيَةِ الِیْمْنَى مَا دَامَ فِي السَّطْرِ
 بِقِيَّةٍ وَالْأَفْئِیْ الدِّیْمَی [و] صِفَةُ [عَيْنِهِ] وَهُوَ مَقَابِلَتُهُ مَعَ الشَّيْخِ الْمُسَمَّعِ
 أَوْ مَعَ ثِقَةٍ غَيْرِهِ أَوْ مَعَ نَفْسِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا [و] صِفَةُ [سَمَاعِهِ] بَانَ
 لَا يَتَشَاغَلُ بِمَا يَدْخُلُ بِهِ مِنْ نَسْخٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ نَعَّاسٍ [و] صِفَةُ
 [أَسْمَاعِهِ] كَذَلِكَ وَإِنْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ أَوْ مِنْ فَرْعٍ
 قَوِيلَ عَلَى أَصْلِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلْيَجْبِرْهُ بِالْإِجَازَةِ لِمَا خَالَفَ أَنْ خَالَفَ [و]
 صِفَةُ [الرَّحْلَةِ فِيهِ] حَدِيثٌ يَبْتَدِئُ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَيَسْتَوْعِدُّهُ ثُمَّ
 يَرْحَلُ فَيَجْصَلُ فِي الرَّحْلَةِ مَا لَيْسَ عَنْدَهُ وَیَكُونُ اعْتِنَاؤُهُ بِتَكْثِيرِ
 الْمُسَمَّوعِ أَكْثَرَ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِتَكْثِيرِ الشُّيُوخِ [و] صِفَةُ [تَصْنِيفِهِ] وَذَلِكَ
 أَمَّا [عَلَى الْمَسَانِيدِ] بَانَ يَجْمَعُ مُسْنَدَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَةٍ فَإِنْ
 شَاءَ رَتَبَهُ عَلَى حَوَاقِمِهِمْ وَ إِنْ شَاءَ رَتَبَهُمْ عَلَى خُرُوفِ الْمَعْجَمِ وَهُوَ أَسْهَلُ
 تَنَازُلًا [أَوْ] تَصْنِيفُهُ عَلَى [الْأَبْوَابِ] الْفَقْهِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا بَانَ يَجْمَعُ فِي
 كُلِّ بَابٍ مَا وَرَدَ فِيهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا وَ الْأَوَّلَى إِنْ
 يَقْتَصِرُ عَلَى مَا صَحَّ أَوْ حَسَنَ فَإِنْ جَمَعَ الْجَمِيعَ فَلْيَبْدِئْ عِلَّةَ الضَّعْفِ
 [أَوْ] تَصْنِيفُهُ عَلَى [الْعِلَلِ] فَيَذْكُرُ الْمَتْنَ وَطَرَقَهُ وَبَيَانَ اخْتِلَافَ نَقْلِهِ
 وَالْأَحْسَنُ إِنْ يَرْتَبِعُهَا عَلَى الْأَبْوَابِ لِیَهْتَدِيَ تَنَازُلُهَا [أَوْ] يَجْمَعُهَا عَلَى

[الاطراف] نذكر طرف الحديث الدال على بغيته وجميع اسانيد
 اما مستوعبا واما متقيدا يكتب مخرصة [و] من المهم
 [معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابي يعلى
 بن الفراء] الحلبلي وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين
 ابن دقيق العيد ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكانه ما راى
 تصنيف العكبرى المذكور [وصنفوا في غائب هذه الانواع] على ما اشرنا
 اليه غائبا [وهى] اى هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة [نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل] لم يحصرها متعسرا فليراجع
 لها [مبسوطها] ليحصل الوثوق على حقائنها [والله الموفق والهادي
 لا اله الا هو] عليه توكلت و اليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل
 ١٠ و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم و صلى الله على سيدنا محمد
 و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين *

(٢٢) ن - ابي يعلى الفراء

تم طبع شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر في سبع

خات من شهر ذى القعدة في سنة ثمان وسبعين

بعد الف ومائتين من السنين الهجرية مطابقا

لسبعة ايام مضت من شهر ربيع في سنة

اثنين وستين بعد الف وثمان مائة

من الولادة المدينية

MEMORANDUM.

A Preface to this book will be published hereafter. With regard to this Edition, I would beg to note that the first half was printed, under the Editorship of the Mawlawis, during my absence in Europe. The subject being new to them, they were not able sometimes to distinguish text from commentary, and some errors were consequently made in fixing the brackets. Nor, from the manner in which this commentary is written, is it always easy to be certain which is text and which commentary, for, commentators on the commentary, themselves, often differ on the point. I have in my possession one copy of the text—a bad one; and though I have waited nearly a year, in the hope of getting a better, I have not succeeded. But, as we have eight or ten copies of the text with commentary, and several copies of commentaries on the commentary, some of which are old and good, we thought it needless to wait any longer. From the best, we have compiled and appended a revised edition of the text, which we think will be found correct.

W. NASSAU LEES.

COLLEGE OF FORT WILLIAM, }
1st December 1862. • }

BIBLIOTHECA INDICA

COLLECTION OF ORIENTAL WORKS

PUBLISHED BY

THE

ASIATIC SOCIETY OF BENGAL.

New Series

نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر

THE

NOKHBAT AL-FIKR AND NOZHAT AL-NAZR.

BY

SHAHAB AL-DIN AHMAD IBN HAJAR

AL-'ASQALANI

EDITED BY

CAPT. W. NASSAU LEES, LL. D.

AND

MAWLAWIES 'ABD-AL-HAQQ AND GHOLAM QADIR,

PRINTED AT THE COLLEGE PRESS,

CALCUTTA:

1852.

THE ASIATIC SOCIETY
1 Park Street
Calcutta - 700016

The Book is to be returned on the
Date last stamped.

Voucher	No.	Date	:	Voucher	No.	Date	:
---------	-----	------	---	---------	-----	------	---

237-		9 JUL 1985					
------	--	------------	--	--	--	--	--

SL. NO. 030467